

Distr.: General  
14 June 2000  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٠٠ من القائمة الأولية\*

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت\*\*

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٥٣/١٩٩٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ القرار. وكررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٠/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، طلبها بإعداد التقرير. والتقرير المرفق، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مقدم استجابة لهذين القرارين.

\* A/55/50

\*\* E/2000/100

## مرفق

### تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

#### أولا - مقدمة

١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية، يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، القرار ١٩٩٩/٥٣ بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وشدد القرار، في جملة أمور، على أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، و ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني، تنفيذا تاما وفي المواعيد المقررة. وشدد أيضا على ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية لكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة وضمان انتقال الأشخاص والبضائع بحرية على هذه الأراضي، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها، وحرية الانتقال إلى العالم الخارجي ومنه. وشدد القرار أيضا على ما يتسم به تشغيل وتشبيد الميناء في غزة والممر الآمن من أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وطلب القرار من إسرائيل أن تكف عن التدابير التي تتخذها ضد الشعب الفلسطيني، خاصة إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعزل المفروض على المدن الفلسطينية، وهدم المنازل، وعزل القدس. وأكد القرار من جديد الحق غير القابل للتصرف المخوّل للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان

السوري المحتل في جميع مواردهم الطبيعية والاقتصادية، وطلب من إسرائيل عدم استغلال هذه الموارد أو تعريضها للخطر أو التسبب في فقدانها أو نفاذها. وأكد أيضا من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وطلبت الجمعية العامة في القرار إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الرابعة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تنفيذ القرار.

٢ - وأحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها ٢٣٠/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بتقرير الأمين العام عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، المحتلة منذ عام ١٩٩٧، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل<sup>(١)</sup>. وأكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل، غير القابلة للتصرف، في مواردهم الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه؛ وطلب من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدم استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، أو التسبب في فقد هذه الموارد أو نفاذها أو تعريضها للخطر؛ واعترفت الجمعية العامة، في القرار، بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالاسترداد أو التعويض إذا تعرضت موارده الطبيعية لأي استغلال أو فقد أو استنفاد أو خطر، وأعربت عن الأمل في أن يجري تناول هذا الموضوع في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية، في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا في هذا الشأن. وهذا التقرير مقدم استجابة للقرارين آنفي الذكر.

الانتشار الثالثة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، إلا أنها تأجلت. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على المرحلة الثالثة والأخيرة من إعادة الانتشار الإسرائيلي التي تم التعهد بإجرائها خلال الفترة الانتقالية المبينة في اتفاقات عملية أوسلو الثانية. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠ تم تنفيذ تحويل نسبة ٥,١ في المائة من مركز المنطقة بء و ١ في المائة من مركز المنطقة جيم إلى السيطرة الفلسطينية التامة<sup>(١)</sup>. ولم يرد في مذكرة واي ريفر أي ذكر للتاريخ أو النطاق الإقليمي المتعلقين بإعادة الانتشار الثالث المطلوب في عملية أوسلو الثانية الذي كان مقررا تنفيذه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، كما لم يرد ذكر له في اتفاق شرم الشيخ<sup>(٢)</sup>.

٥ - ويقع في منطقة نابلس - جنين وجنوب الخليل الجزء الأعظم من التحويلات من المنطقة جيم المجرى في مذكرة شرم الشيخ التي شملت جميع المساحة المقررة التي تبلغ ٦٠٠ كيلومتر مربع فيما عدا ١٠٠-٢٠٠ كيلومتر مربع. ورغم أن المستوطنين لا يقطنون بأعداد كبيرة في المنطقتين، فإنهم يشكلون جزءا من قلب الأرض الفلسطينية المحتلة. والأرض المقرر تسليمها للسيطرة المدنية الفلسطينية في منطقة نابلس تكتنفها مشاكل أقل كثيرا من وجهة نظر المستوطنين عند مقارنتها بالتحويلات التي ستتم حول رام الله. وسيتم وصل المستوطنات في المناطق المعنية، فيما عدا استثناءات قليلة، من خلال طرق جانبية، إما قائمة وإما من المخطط إقامتها، بطرق المواصلات الرئيسية المتجهة إلى إسرائيل. وهناك ١٢ طريقا جانبيًا جديدا، بتكلفة قدرها ٧٠ مليون دولار، تمر بشتى مراحل التخطيط والتشييد، وبالإضافة إلى ذلك، يجري إنشاء قواعد عسكرية إسرائيلية جديدة في أنحاء الضفة الغربية، وذلك حسب ما ذكرته صحيفة "يديعوت أحرنوت" الإسرائيلية، "لا سيما قرب المستوطنات المنعزلة. فالنية معقودة على عدم ترك المستوطنات المنعزلة الكائنة في

## ثانيا - الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي

ألف - الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس ٣ - إن التأخير في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعدم تنفيذ تلك الاتفاقات عادة تنفيذا تاما، وما تقوم به إسرائيل من ممارسات، لا سيما فيما يتعلق بالتوسع في المستوطنات وإغلاق طرق المرور إلى إسرائيل من المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، ما فتئ يزيد من سوء الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني.

٤ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وافقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مذكرة "واي ريفر" على جدول زمني منقح للتنفيذ المرحلي للانتشارين الإضافيين الأول والثاني للقوات العسكرية الإسرائيلية على النحو المجرى في الاتفاق المؤقت الإسرائيلي الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وغزة (عملية أوسلو الثانية). وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وقّعت مذكرة شرم الشيخ بشأن تنفيذ الجدول الزمني للالتزامات المتبقية من الاتفاق الموقع واستئناف المفاوضات بشأن الوضع النهائي. ويقسم النسق الجديد عمليات إعادة الانتشار الإسرائيلية إلى ثلاثة أجزاء بعد أن كان مقررا أن تتم في مرحلتين وفقا لمذكرة واي ريفر، وفي مرحلة واحدة وفقا لعملية أوسلو الثانية. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تحولت نسبة ٧ في المائة من الضفة الغربية من مركز المنطقة جيم، التي تحتفظ فيها إسرائيل بسيطرة أمنية خالصة، إلى مركز المنطقة بء، التي تضطلع فيها إسرائيل بالمسؤولية الأمنية المهيمنة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، تحولت نسبة إضافية قدرها ٣ في المائة من مركز المنطقة جيم إلى مركز المنطقة بء، مع تحويل نسبة إضافية قدرها ٢ في المائة من مركز المنطقة بء إلى مركز المنطقة ألف، التي يحتفظ فيها الفلسطينيون بسلطة تامة على الأمن المدني. وكان من المقرر أن تتم مرحلة إعادة

طلبات الحصول على تصريح بالبناء في المنطقة جيم، وبلغ عددها ٢٠٠ طلب<sup>(٥)</sup>.

٨ - وفيما يتعلق بمستقبل سكان المستوطنات الإسرائيلية البالغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة، في الضفة الغربية (١٩٣ ٠٠٠ نسمة)، وفي غزة (٧ ٠٠٠ نسمة)، ذكرت صحيفة "هآرتس" أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد أشار إلى أن مستوطنات "ألفي ميناشي، وكتلة عتسيون، وأرييل، ونيريت، والممر، ومستوطنات وادي نهر الأردن، ومناطق كثيرة أخرى، هي جزء من دولة إسرائيل، الآن وفي الاتفاق النهائي"<sup>(٦)</sup>. وفيما يتعلق بالتسوية الإقليمية مع الفلسطينيين، فإن المبادئ التي تقوم على أساسها هذه التسوية هي مبادئ عامة: "القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية؛ ولا عودة إلى حدود عام ١٩٦٧؛ ولا وجود لجيش أجنبي غرب نهر الأردن؛ ويظل معظم مستوطني يهودا والسامرة - ليس فقط معظم المستوطنات - تحت سيادتنا في الاتفاق النهائي؛ ووجود دفاع ومستوطنات في وادي نهر الأردن"<sup>(٧)</sup>. "وفيما يتعلق بالحدود، فمن الطبيعي أنه من غير المنطقي تخطيطها بصفة دائمة. فسوف يجري تعيين الحدود في محادثات الوضع النهائي"<sup>(٨)</sup>.

٩ - وبين مسح بالموقع للتوسع الإسرائيلي أجرته منظمة السلام الآن في أيار/مايو ١٩٩٩، أن هناك ٦ ٥٠٠ وحدة سكنية تحت التشييد في الضفة الغربية وقطاع غزة، بزيادة قدرها ١٤ في المائة مقارنة بأيار/مايو ١٩٩٨<sup>(٩)</sup>. وذكرت صحيفة "معاريف"، أن وزارة الإسكان وافقت على خطة لتشييد ١ ٨٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية مجاورة لمستوطنة "نجف يعقوب" الواقعة في ضواحي القدس الشرقية. وستقيم عملية التشييد الجديدة وصلة إقليمية بين مستوطنات القدس الشرقية ومستوطنة آدم الواقعة في الضفة الغربية. وذكرت صحيفة "معاريف" أيضاً أن المنطقة ستُضم إلى القدس عند إتمام عملية التشييد<sup>(١٠)</sup>. وتشمل

قلب المناطق الفلسطينية دون قاعدة عسكرية قريبة. لذا فإن المعسكرات التي سيجري إنشاؤها ستفصل المستوطنات عن الأرض الخاضعة للسيطرة الفلسطينية".

٦ - وقد أنشئت المستوطنات الإسرائيلية المدنية في نحو ٢٠٠ موقع بحوزة هيئات مدنية وعسكرية تمثل حكومة إسرائيل، فضلاً عن مدنيين إسرائيليين حولتهم إسرائيل سلطة ممارسة هذا النشاط. وتبلغ المساحة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الخالصة ٦٠ في المائة من الضفة الغربية (المنطقة جيم) و ٢٠ في المائة من غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع ٣٠ في المائة من مساحة القدس الشرقية للملكية الإسرائيلية الفعلية. وأنشأت إسرائيل زهاء ١٧٠ مستوطنة في الضفة الغربية يبلغ تعداد سكانها المدنيين زهاء ١٩٠ ٠٠٠ نسمة. وهناك زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ من السكان الاسرائيليين داخل القدس الشرقية و ٧ ٠٠٠ مستوطن يعيشون في ١٦ مستوطنة في غزة. وفي الجولان، هناك ١٧ ٠٠٠ مستوطن يقيمون في ٣٣ مستوطنة. وبحلول نهاية ٢٠٠٠، سيكون هناك ما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ إسرائيلي يعيشون فيما يزيد عن ٢٠٠ من الضواحي المحلية التي أنشئت منذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة، والجولان<sup>(٤)</sup>.

٧ - ويقيد بشدة التوزيع الجغرافي للمستوطنات بالأراضي الفلسطينية المحتلة نمو المجتمعات الفلسطينية المحلية. فحسب تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، أدت اتفاقات أوسلو إلى وجود ٢٢٧ منطقة منفصلة تخضع للسيطرة الفلسطينية. ومن هذه المناطق، هناك ١٩٠ منطقة تقل مساحتها عن اثنين من الكيلومترات المربعة. وفي حين أن المنطقة جيم، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية العسكرية والمدنية الخالصة، لا يعيش بها سوى ٤٠ ٠٠٠ من الفلسطينيين، فإن جميع الفلسطينيين يعيشون على بعد ٦ كيلومترات أو أقل منها. وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية أنه منذ عملية أوسلو، رفضت جميع

١٢ - وتعزى القيمة الجذابة نسبيا المتاحة في المستوطنات إلى عدد من العوامل هي: تصنيف المستوطنات على أنها منطقة تطوير من الفئة ألف، مما يتيح لها الحصول على أعلى نسبة من الإعانات العامة، بما في ذلك نسبة ٥٠ في المائة من تكاليف الأرض؛ وانخفاض هامش الربح الذي تقبل به مؤسسة أمانا، وهي جهاز التشييد التابع لحركة غوش إيمونيم الإستيطانية، والمقاولون الذين يقوم عملهم على بناء المستوطنات، وتطبيق قوانين بناء أقل صرامة مما هو معمول به في إسرائيل. ويبيع المتر المربع الذي تتراوح تكاليف تشييده ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ دولار مقابل تكلفة قدرها ٧٠٠ دولار فقط، وهي تكلفة أقل بكثير من مثيلتها في وسط إسرائيل. ولم يغير رئيس الوزراء باراك من سبل الاستفادة التفضيلية للعديد من المستوطنات والمؤسسات الصناعية التي يقوم عملها على بناء المستوطنات لتصبح مزايا وإعانات عامة ممنوحة من الدولة، بالرغم من وجود إشارات سابقة بأنه قد يفعل ذلك<sup>(١٥)</sup>.

١٣ - ولمصادرة الأراضي التي تعلنها إسرائيل "أراض للدولة" كمقدمة لتحويلها إلى السيطرة الإسرائيلية أثر حاسم على المجتمع الفلسطيني. فخلال عام ١٩٩٩، صادرت إسرائيل رسميا ١٧٨ ٤٠ "دونما" من الأراضي الفلسطينية، استخدم ١٩ ٦٩١ "دونما" منها لتوسيع المستوطنات ولإنشاء مستوطنات جديدة، واستخدم ١٦ ٦٥٧ "دونما" لتشييد طرق التفاية جديدة. وقد أقرت مشاريع لبناء ٩ طرق إضافية سوف تتطلب نحو ١٠ ٨٧٥ "دونما". ومن المرتقب تشييد ستة طرق التفاية جديدة تغطي ٥ ٧٨٢ "دونما". وتمت تسوية ٧ ٥٥٠ دونما إضافيا؛ واحتشت أو أحرقت ١٨٠ ١٥ شجرة معظمها من أشجار الزيتون واللوز والتين<sup>(١٦)</sup>.

١٤ - ويستتبع توسيع المستوطنات فرض تكاليف مباشرة على المجتمعات الفلسطينية المجاورة. فالمستوطنون الإسرائيليون

عملية تشييد أخرى بالمنطقة ٤٥٠ وحدة في جبل صهيون (من بين ١٠٠٠ وحدة موافق عليها) و ٣٠٠ وحدة في مستوطنة آدم.

١٠ - واستمر التوسع في المستوطنات خلال الشهور الأولى من الحكومة الجديدة. وطرحت وزارة الإسكان عطاءات لتشييد ٣ ١٩٦ وحدة جديدة في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما عدا القدس الشرقية، خلال فترة الأشهر الستة الأولى من حكومة السيد باراك، وهو معدل أعلى من المتوسطات السنوية<sup>(١١)</sup>. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أعلن السيد باراك وفقا مؤقتا في طرح العطاءات الجديدة المتعلقة بتشييد الوحدات السكنية بالمستوطنات. بيد أن هذا الحظر لا يمتد إلى عشرات من المستوطنات الأصغر حجما.

١١ - وذكرت منظمة السلام الآن أنه في الفترة بين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطط لبناء ٢ ٧٥٧ مسكنا جديدا في ٦ مستوطنات بالضفة الغربية، وعلى "عربون" خطط لإنشاء وحدات إضافية عددها ٢ ١٣٩ وحدة، وإقامة ٨٥ متوقفا في المستوطنات<sup>(١٢)</sup>. وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٠، كان هناك ما يزيد عن ٧ ١٢٠ وحدة تمر بشتى مراحل التشييد، بما يكفي لزيادة السكان المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو ٠٠٠ ٣٠ مستوطن. وتم بالفعل الموافقة على آلاف الوحدات الأخرى. وهي في انتظار قرار من المقاولين بالبدء في التشييد. وليس ثمة قيود على التوسع في المستوطنات بالقدس الشرقية، حيث تمضي بسرعة عملية التشييد في جبل أبو غنيم ورأس العمود، إلى جانب مواقع أخرى<sup>(١٣)</sup>. وتتضمن الخطة الخمسية التي أعدتها وزارة الإسكان تشييد ١٢ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، بما في ذلك ٣ ٠٠٠ وحدة في معاليه أدوميم، و ٢ ٠٠٠ وحدة في كريات سيفير، و ١ ٥٠٠ وحدة في أرييل<sup>(١٤)</sup>.

البيوت والأكواخ وخزانات المياه في مختلف المناطق الفلسطينية، بما في ذلك ٥٣ بيتا وكوخا، و ٧ مشاتل زراعية، و ٨ مخازن، و ١٠ خزانات وآبار المياه، و ٦ أسوار. وكانت هذه الممتلكات موزعة على النحو التالي: ٣٣ في القدس، و ١٧ في بيت لحم، و ١٥ في نابلس، و ١٠ في الخليل، و ٧ في رام الله، و ٧ في خان يونس، و ٣ في جنين و ١ في قلقيلية<sup>(٢٠)</sup>.

١٧ - وحسبما ما جاء في وثائق الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة خلال عام ١٩٩٩، تلقى ٤٦٠ فلسطينيا إشعارات بإزالة بيوتهم أو أكواخهم أو غيرها من المرافق. ويوجد معظم هذه الممتلكات في مدينتي القدس والخليل. ويستخدم اثنان من المباني المهتدة بالإزالة كمسجدين، يوجد أحدهما في رأس العامود بمدينة القدس والآخر في قرية الوجلة في مدينة بيت لحم. ومن بين المرافق المهتدة بالإزالة أيضا ثلاث مدارس في رام الله و جنين والخليل<sup>(٢١)</sup>. وتمنع القوات الإسرائيلية أيضا من حين لآخر السكان من زراعة الأراضي المحاذية لبيوتهم. وقد أعتقل العديد من الناس بسبب محاولاتهم زراعة أراضيهم. وعلاوة على ذلك، قطعت إمدادات المياه التي تزود بها أحياءهم<sup>(٢٢)</sup>.

١٨ - و في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ صدر ١٦ أمرا عسكريا، أعلن بموجبها أن أي شخص يدخل الأراضي الموجودة في قرية ٦٩ في الضفة الغربية سيقاضى بموجب القوانين العسكرية الإسرائيلية<sup>(٢٣)</sup>. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أخطرت السلطات الإسرائيلية المواطنين من قريتي جالود و قريوط في منطقة نابلس بعزمها على مصادرة أراضيهم بغرض توسيع مستوطنة رحاليم. ووفقا لما ذكره المركز القانوني للدفاع عن الأرض، فإن مساحة الأراضي في تلك المنطقة، التي تدعي إسرائيل أنها أراض مملوكة للدولة، تقدر بـ ٢ ٣٠٦ دونمات<sup>(٢٤)</sup>.

الذين يقيمون في إفرات، وهي مدينة شيد جزء منها على أراض تنتمي إلى بلدة الخضر، يتقدمون بسرعة في رصف طريق سوف تربط بين إفرات وهيرندون إلى الشرق. وسوف تستخدم هذه الطريق الأراضي الاحتياطية الوحيدة لعدة قرى عربية، فضلا عن الأراضي الاحتياطية لمدينة بيت لحم. ومع ذلك، يمنع على القرى بناء دفيئة أو حظيرة للغنم أو حتى زراعة شجرة واحدة تتجاوز حدود أرض المنطقة باء المخصصة لها<sup>(١٧)</sup>. واجتمعت لجنة الشؤون المدنية الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ للاستماع إلى شكاوى من فلسطيني قرية النعيمة في وادي الأردن الذين أتهموا المستوطنين القاطنين في مستوطنة نعامي المحاورة بأنهم أقاموا بيوتا متنقلة وخزانا للمياه على أراضيهم الزراعية. وتقول إسرائيل إن الأرض المتنازع عليها هي "أراض مملوكة للدولة"<sup>(١٨)</sup>.

١٥ - وأورد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ أن المستوطنين القاطنين في مستوطنة نتزاريم الموجودة في قطاع غزة أقاموا أنبوبا للمياه بطول يبلغ ٤٥٠ مترا يمتد من مستوطنتهم إلى قطعة أرض (تقدر مساحتها بـ ٥٠٠ دونم) توجد في جنوب هذه المستوطنة، مما يهدد الطريق إلى توسيع حدود نتزاريم إلى الجنوب. وكان هذا هو أحدث التدابير في مجموعة من أنشطة التوسع في نتزاريم منذ إبرام اتفاقات أوسلو. وقد تم أيضا توسيع الموقع العسكري الموجود على الجانب الغربي من نتزاريم. وتشمل أنشطة البناء تشييد معبد يهودي و ٣٥ بيتا إضافيا. أما ميناء غزة المرتقب، الذي من المقرر أن تبدأ فيه أشغال البناء في آذار/مارس ٢٠٠٠، فسيقام على الشاطئ الجنوبي لمدينة غزة، على بعد ثلاث كيلومترات من تلك المستوطنة<sup>(١٩)</sup>.

١٦ - وأفادت الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة بأن إسرائيل دمرت خلال عام ١٩٩٩، ٩٣ من

أرضية، وتوفي اثنان آخرا متأثرين بجروح أصابتهما أثناء الانتفاضة<sup>(٢٧)</sup>.

٢٢ - وتحمل قائمة المستوطنات المعزلة الواردة في خريطة تخطيط قوات الدفاع الإسرائيلية لشباط/فبراير ٢٠٠٠ بعض المفاجآت بالنسبة لكل ذي دراية بالمبادئ التوجيهية لعمليات إعادة الانتشار المتلاحقة التي تقوم بها إسرائيل. فقد يتم تهميش كفارتابواش، التي تمتد حاليا عبر واحدة من مفترقات طرق النقل الأكثر حيوية في الضفة الغربية، عندما تكتمل الطريق الجديدة التي تربط بين ارييل ومستوطنة راشليم، في جنوب تابواش. ويقال إن ضم مستوطنتي ريمونيم وكوشاف ها شهرار على طريق آلون يعبر عن رغبة إسرائيلية في إنشاء ممر فلسطيني آمن بين منطقة رام الله وأريحا. وقد رسمت خطة آلون، التي وضعت في غضون أسابيع من حرب عام ١٩٦٧، هذا الممر بمحاذاة الطريق بين رام الله وأريحا. ويبدو اليوم أن مخططي جيش الدفاع الإسرائيلي مستعدون للنظر في إنشاء ممر يبلغ اتساعه ما بين ٥ و ٦ كيلومترات ويمر عبر طريق آلون التي توجد فيها مستوطنتا ريمونيم وكوشاف ها شهرار. ومع ذلك، ثمة سبل لإنشاء مثل هذا الممر دون أن يكون لذلك أثر على أي من هاتين المستوطنتين<sup>(٢٨)</sup>.

٢٣ - ونفى رئيس الوزراء باراك ونائب وزير الدفاع إفرائيم سنيه كليهما أن يكون من المقرر إخلاء المستوطنات الواردة على هذه القائمة، لكن زعماء المستوطنين الذين عقدوا اجتماعا طارئا لمناقشة هذه المسألة يقولون إن ذلك كان مجرد عرض. وقال أحدهم "إن من يقسم هذا البلد كائنا من كان إنما يقسم أيضا شعب إسرائيل، وهذا ما يبدو أنه يحدث الآن بسبب بحث خيارات التخطيط تلك"<sup>(٢٩)</sup>. وكانت حركة السلام الآن أقل حذرا عندما لاحظت أن "القائمة المنشورة تثبت بأن حكومة إسرائيل تعترف بمبدأ إخلاء المستوطنات في مقابل السلام"<sup>(٣٠)</sup>.

١٩ - وتشيد الطرق الالتفافية وعلى جانبيها منطقة عازلة آمنة تمتد من ٥٠ إلى ١٠٠ متر، تحظر فيها جميع أنشطة بناء المساكن والمتاجر الفلسطينية. وأشارت دراسة حديثة قام بها باحث فلسطيني إلى أن "المنازل الفلسطينية الموجودة في مناطق تقع بالقرب من الطرق الالتفافية المخطط تشييدها تتعرض للهدم على نحو منتظم. ويقدر طول الطرق الالتفافية بمسافة قدرها ٤٢٥ كيلومترا. وإلى جانب مناطق الأمان العازلة، فإن تشييد هذه الطرق الالتفافية يتطلب مصادرة وتدمير نحو ١٠٩ ٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية، التي تكون في معظمها أراضي زراعية، وهو ما يحرم أصحابها من المصدر الرئيسي لدخلهم"<sup>(٢٥)</sup>.

٢٠ - وبالرغم من أن إسرائيل لا تزال تحتفظ بالمراقبة الأمنية للمنطقة بقاء وطرق الوصول إلى المستوطنات الواقعة على مقربة من المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، فإن أمن هذه المستوطنات يظل مزعزعا. وهناك عدد قليل من المستوطنات، كمستوطنة سنور الواقعة غرب جنين، وهي خالية تقريبا، لا يحتمل لها البقاء كمستوطنات مدنية. وفي هذا الصدد، لاحظ رئيس سابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية أن حماية طرق الوصول إلى هذه المستوطنات ستكون مصدرا دائما للاستفزازات والتزاع، وكثيرا ما يساق مثال نتزاريم في قطاع غزة في هذا السياق. فكل الرحلات التي تتم انطلاقا من هذه المستوطنة المعزلة تكون مصحوبة بحرس مرافق من جيش الدفاع الإسرائيلي. ومع ذلك، فقد ارتفع عدد سكان هذا الموقع الأممي المنعزل من ٦٠ فردا إلى أكثر من ٤٠٠ فرد في السنوات الأخيرة<sup>(٢٦)</sup>.

٢١ - وخلال عام ١٩٩٩، قُتل سبعة فلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، حيث قتلت الشرطة الإسرائيلية أحدهم، وقتل اثنان علي يد المستوطنين، بينما توفي ثلاثة عمال بعد أن دهستهم سيارات. وتوفي شخصان في السجون الإسرائيلية، وقتل اثنان آخرا نتيجة انفجار ألغام

٢٤ - وفي القدس الشرقية، قامت إسرائيل بمصادرة أكثر من ٥٨٤٥ فداناً من الأراضي التي يمتلك معظمها الفلسطينيون - وتمثل ثلث القدس الشرقية - لبناء ١٠ أحياء استيطانية إسرائيلية كبيرة. وتكاد هذه المناطق، التي يوجد بها سكان يناهز عددهم ٢٠٠.٠٠٠ فرد، تضم مجمل المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية المحيطة بالمدينة<sup>(٣١)</sup>. وأوردت صحيفة هآرتس في ٢ آذار/مارس ١٩٩٩ أن ٩ أوامر فقط هي التي نفذت من مجموع ٢٠١ من أوامر التدمير الصادرة عن وزارة الداخلية في عام ١٩٩٨ فيما يتعلق بالملكيات الفلسطينية في القدس الشرقية. ودمرت البلدية ١٣ بيتاً إضافياً. بينما طلب الفلسطينيون الحصول على ٣٢٠ رخصة بناء منحت منها ٢٥٤ رخصة<sup>(٣٢)</sup>.

٢٧ - وحسب الأرقام التي جمعت في الحولية الإحصائية للقدس، كان نصيب إسرائيل من السكان الذين يعيشون في القدس الشرقية أصغر بكثير من نصيب الفلسطينيين في عام ١٩٧٢، لكنها ازدادت بصورة مطردة إلى غاية ١٩٨٦ عندما كادت تتساوى الفئتان. ومع ذلك، ومنذ عام ١٩٨٦، تعيش أغلبية فلسطينية صغيرة متقلبة من حيث عددها في القدس الشرقية، وذلك استناداً إلى عدد الفلسطينيين الذين تجيز لهم إسرائيل الإقامة في القدس الشرقية<sup>(٣٥)</sup>.

٢٨ - وحسب دراسة قام بها مركز "بديل" للموارد المعني بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ورغم نسبة ٨ في المائة من سكان القدس على مغادرتها والإقامة في الضفة الغربية كل سنة بسبب التدابير التمييزية الإسرائيلية في هذه المدينة. وأوردت الدراسة أن عدد أهالي القدس وأبنائهم الذين أرغموا على مغادرة هذه المدينة منذ عام ١٩٤٨ هو ٤٨٠.٠٠٠. وعلاوة على ذلك، وقبل حرب عام ١٩٤٨، كان الفلسطينيون يملكون ٨٠ في المائة من الأراضي في مدينة القدس. أما اليوم، فلا يملك الفلسطينيون سوى ٦.٠٠٠ دونم، أي ٧,٣ في المائة، من أراضي القدس الشرقية. ويتناقص هذا العدد إلى ٤,٣ في المائة إذا أخذت في الاعتبار منطقة القدس بكاملها (القدس)<sup>(٣٦)</sup>.

٢٩ - ولا تزال مشكلة إلغاء حقوق إقامة الفلسطينيين في مدينة القدس قائمة. فبحلول أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد خمسة أشهر من تشكيل حكومة السيد باراك، تواصل

٢٥ - وتقدر بلدية القدس أن مواءمة الهياكل الأساسية في المناطق الفلسطينية من القدس الشرقية مع المعايير السائدة في القدس الغربية سيكلف مبلغ ١٨٠ مليون دولار. وقد خصصت ميزانية البلدية لعام ١٩٩٩ مبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار لتخطيط مناطق للمستوطنات في القدس الشرقية، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٥ في المائة على ميزانية التنمية لعام ١٩٩٨. وتعين إنفاق مبلغ ٢٠ مليون دولار على الأقل لتحسين الطرق الرئيسية الجديدة في القدس الشرقية، مما ييسر الحركة بين المدينة والمنطقة الساحلية ومستوطنات القدس الكبرى<sup>(٣٣)</sup>.

٢٦ - ويُعتقد عموماً أن عدد الفلسطينيين الذين يحملون وثائق هوية صادرة في القدس عن إسرائيل يبلغ نحو ٢٠٠.٠٠٠، مما يجعل النسبة المئوية لعدد الفلسطينيين في مجموع المدينة - شرقها وغربها يبلغ ٣٠ في المائة. ومع ذلك، يشير التعداد إلى جانب تحقيقات أخرى أجراها المسؤولون الفلسطينيون في بيت الشرق إلى أن عدد الفلسطينيين المقيمين حالياً في المدينة هو نصف ذلك العدد، أي نحو ١٠٠.٠٠٠. وعلاوة على ذلك، ثمة ٣٠.٠٠٠ فلسطيني بدون وثائق هوية

الأراضي لعمليات البناء الجديدة في عام ١٩٩٩ بالدرجة الأولى في منطقتي هار حوما وبيسغات زئيف الاستيطانيتين في القدس الشرقية<sup>(٤٢)</sup>.

٣٣ - وأوصت لجنة إسرائيلية مشتركة بين الوزارات المعنية بالقدس أنه للحفاظ على نسبة ٣٠/٧٠ بالمائة من الأغلبية اليهودية في القدس، يتعين على إسرائيل إنشاء ١١٦ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المدينة لليهود بحلول عام ٢٠٢٠، بمعدل سنوي قدره ٥ ٥٠٠ وحدة، وهو معدل أكبر بكثير مما هو عليه الحال في الوقت الراهن<sup>(٤٣)</sup>. وفي أيار/مايو ١٩٩٩، بدأ إنشاء ١٣٠ وحدة استيطانية في حي رأس العامود بالقدس الشرقية على موقع تبلغ مساحته ٣,٥ فدان.

٣٤ - وحسبما ورد في صحيفة معاريف، أقرت وزارة الإسكان خطة لبناء ١ ٨٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية في منطقة متاخمة لضاحية نيف يعقوب الاستيطانية بالقدس الشرقية. وسوف تكون هذه المباني الجديدة حلقة وصل أرضية بين مستوطنات القدس الشرقية ومستوطنة آدم في الضفة الغربية. وقالت الصحيفة إن هذه المنطقة ستُضم إلى القدس عقب انتهاء أعمال البناء<sup>(٤٤)</sup>. وتشمل عمليات بناء أخرى في هذه المنطقة ٤٥٠ وحدة في تل صهيون (من مجموع ١ ٠٠٠ وحدة أقر بناؤها) و ٣٠٠ وحدة في مستوطنة آدم.

٣٥ - ومن شأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي أن يؤثر بشكل حاد على إمدادات الفلسطينيين بمياه الشرب وأن يضعفها. وبلغ معدل هبوط الأمطار في الضفة الغربية نحو ٢٢٠ مليمترًا (وهو معدل متوسط بالنسبة لثمانى محطات قياس)، بينما يبلغ معدل هطول الأمطار العادي ٥٣٧ مليمترًا. وبينما أعاق هذا الانخفاض بصورة كبيرة إمدادات الموارد المائية وضغطها في القرى المرتبطة بشبكة الإمداد بالمياه، فإن هذا النقص أضر بالقرى التي ليست مرتبطة

ورود الشكاوى إلى مكاتب منظمات الحقوق المدنية في القدس. واشتكى أكثر من ١٠٠ فلسطيني من أنهم تلقوا إشعارات من وزارة الداخلية في القدس الشرقية تخبرهم بأنهم قد فقدوا حقوقهم في الإقامة<sup>(٤٧)</sup>.

٣٠ - ولم يستجب للعديد من طلبات أولئك الذين كانوا قد قدموا استئنافا في الماضي لتسجيل مواليد أو زيجات، بينما تم تجاهل طلبات الذين التمسوا أن ترد إليهم بطاقات هويتهم المصادرة<sup>(٤٨)</sup>. وليس للعديد من العرب الذين يعيشون في القدس الشرقية بطاقات هوية لأسباب عديدة. وحسب تقديرات مختلفة، تنطبق هذه الحالة على الآلاف من الأسر العربية التي لم يُنظم تسجيلها في هذه المدينة. فعلى سبيل المثال، ثمة أزواج ليس لأحدهم وثائق الإقامة في القدس؛ ولذلك فإن أطفالهم ليسوا مسجلين أيضا كمقيمين دائمين في إسرائيل. ولا يحق لهؤلاء الأطفال الدراسة في مدارس القدس أو الحصول على الرعاية الطبية. ومن الحالات الشائعة الأخرى أن لا تكون لدى الرجل بطاقة هوية إسرائيلية وبالتالي لا يستطيع العيش بصورة قانونية مع زوجته وأطفاله<sup>(٤٩)</sup>.

٣١ - ووفقا لما أوردته الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، فقد قُتل خلال عام ١٩٩٩ ثلاثة فلسطينيين في المدينة وألغيت حقوق إقامة ٣٩٣ فلسطينيا، مما زاد من عدد الفلسطينيين الذين أُلغيت حقوق إقامتهم إلى ٣ ٣٠٩ منذ عام ١٩٨٧. وإزالت إسرائيل ٣٣ مبنى خلال عام ١٩٩٩ بالإضافة إلى عشرات الإنذارات بالإزالة التي تلقاها الفلسطينيون في المدينة<sup>(٥٠)</sup>.

٣٢ - وتواجه عملية البناء في القدس الشرقية عراقيل عديدة. فتدابير التخطيط تمنع بناء ما يزيد عن ثلاثة طوابق في الأحياء الفلسطينية ويتطلب الأمر عملية شاقة وبطيئة للغاية للحصول على رخص البناء<sup>(٥١)</sup>. ومن جهة أخرى، مُنحت

٣٨ - وتسيطر إسرائيل على أغلبية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن أجل الاستهلاك المنزلي، تستخدم الأراضي الفلسطينية المحتلة ٥٣ مليون متر مكعب من الماء، بينما تستخدم المستوطنات ١٣ مليون متر مكعب وإسرائيل ٥٢٠ مليون متر مكعب. ولأغراض الزراعة، وبينما تستخدم الأراضي المحتلة ١٥٢ مليون متر مكعب من المياه، تستخدم إسرائيل ٢٠٠ مليون متر مكعب. وتستخدم المستوطنات من المياه ما يفوق ما تستخدمه إسرائيل ذاتها منه. وتستهلك إسرائيل حاليا نسبة ٨٠ بالمائة من المياه في الضفة الغربية<sup>(٤٨)</sup>. وقد حدث تأخير خطير في تنفيذ اتفاق أوسلو، لا سيما المادة ٤٠ منه، التي تعهدت فيها إسرائيل بمنح الفلسطينيين ٢٨,٦ مليون متر مكعب من المياه فوراً بعد توقيع هذا الاتفاق. وحتى الآن، لم تمنحهم سوى ١٠ ملايين متر مكعب<sup>(٤٩)</sup>.

٣٩ - وتسيطر إسرائيل على عملية توزيع المياه من خلال سيطرتها على التصاريح الخاصة بإنشاء شبكات مياه الشرب وحفر الآبار. وتسمح إسرائيل لنفسها باستغلال مجامع المياه الجوفية الجبلية عندما تشح المياه في حين يحرم الفلسطينيون من ذلك ولو لأغراض زراعية. وهناك مشكلة أخرى يواجهها الفلسطينيون وهي تدمير إسرائيل لأحواض تخزين المياه. ووفقاً لما ورد في "تقرير فلسطين"، "فعلى سبيل المثال، حاول بعض المزارعين بناء صهاريج لجمع مياه الأمطار في مناطق العروب بالخليل وقرب المستوطنة الإسرائيلية كيريات عربا، لكن السلطات الإسرائيلية دمرتها"<sup>(٥٠)</sup>.

٤٠ - ويواجه الفلسطينيون مشكلة التلوث التي تزداد تفاقماً من جراء المياه المستعملة الآتية من المستوطنات الإسرائيلية. فهذه المستوطنات تفرغ مياهها المستعملة، ولا سيما نفاياتها الصناعية، في الأراضي الفلسطينية. وهذا

بشبكة الإمداد أكثر من غيرها. وتوجد في الضفة الغربية نحو ١٨٠ قرية غير مرتبطة بالشبكة، يعيش فيها نحو ٣٠٠.٠٠٠ شخص، وتضم قرابة ٢٠ بالمائة من سكان الضفة الغربية الفلسطينيين. أما الفئة الأخرى التي عانت من هذا الجفاف فتضم البدو الذين يعيشون في الضفة الغربية والذين يبلغ عددهم نحو ٢٠.٠٠٠ شخص<sup>(٥١)</sup>.

٣٦ - وبالنسبة للفلسطينيين الموجودين في القرى غير المرتبطة بشبكة الإمداد بالمياه وبالنسبة للبدو، تمثل الأمطار مصدر المياه الأولي لاحتياجاتهم الأسرية. وفي معظم البيوت الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القرى غير المرتبطة بشبكة الإمداد بالمياه، يحتفظ السكان بصهاريج على أسطح منازلهم وفي باحاتها لجمع المياه. وتلبي المياه التي تُجمع على هذا النحو أثناء فصل الشتاء جزءاً من الاحتياجات في فصل الصيف. وتعتمد هذه الأسر، بالدرجة الأولى في فصل الصيف، على ينابيع المياه المجاورة التي يُجمع الماء المستمد منها في قنينات وأوعية أخرى. ويوجد في الضفة الغربية ما يزيد عن ٥٠٠ ينبوعاً، لا يجري البعض منها إلا أثناء فصل الشتاء. ومن بين الينابيع التي يتدفق الماء منها أيضاً في فصل الصيف، يستخدم الفلسطينيون عدداً قليلاً منها لتلبية احتياجاتهم الأسرية. ومن الواضح أن الجفاف الذي وقع عام ١٩٩٩ أدى إلى خفض مقدار المياه المتدفقة من هذه الينابيع، بل أدى في بعض الحالات إلى جفافها تماماً<sup>(٥٢)</sup>.

٣٧ - ويتراوح المقدار الإجمالي الحالي للمياه المستهلكة في الضفة الغربية بين ١١٠ و ١١٥ مليون متر مكعب سنوياً ويناهاز ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً في غزة. وتكاد هذه الأرقام لا تتغير منذ الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧، بالرغم من تزايد الاحتياجات إلى المياه بسبب نمو السكان بنسبة تقارب ٣ بالمائة، فضلاً عن احتياجات التنمية الاجتماعية الاقتصادية<sup>(٥٣)</sup>.

وصباغة النسيج والبطاريات والزجاج الليفي واللدائن وغيرها من الصناعات الكيماوية.

٤٤ - وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن القوانين البيئية الخاصة بالتربة والهواء ونوعية المياه والقيود المفروضة على التنمية الصناعية هي عموماً أقل شمولاً وأقل صرامة في التنفيذ إلى حد كبير بالمقارنة مع إسرائيل ذاتها. وإضافة إلى الحوافز الممنوحة المتمثلة في دعم الدولة للمؤسسات الإسرائيلية لكي تستقر في المناطق الصناعية داخل المستوطنات وبالقرب منها، فإن التراخي النسبي في إنفاذ قوانين البيئة والرصد البيئي أفضى إلى نقل مواقع الصناعات المتسببة في التلوث إلى الأراضي المحتلة<sup>(٥٦)</sup>. وهناك مشكلة كبيرة يتوقع حدوثها من جراء إنشاء محاجر شاسعة قرب أفني هيفتس وجنوب عوفرا<sup>(٥٧)</sup>.

٤٥ - ويصعب الحصول على بيانات موثوقة عما يتولد من مياه الفضلات المستخدمة في المستوطنات. فقرابة ٤,٣ مليون متر مكعب من مياه الفضلات يتخلف سنوياً عن المستوطنات القائمة في الضفة الغربية. ويفرغ قدر كبير منها، دون أن يعالج، في الأراضي الفلسطينية، مما يتسبب في مخاطر صحية بالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية<sup>(٥٨)</sup>. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، منعت القوات الإسرائيلية مواطنين فلسطينيين من إقامة حاجز رملي للحيلولة دون تدفق مياه الفضلات غير المعالجة من مجاري المياه الآتية من مستوطنة كفر داروم جنوب غزة<sup>(٥٩)</sup>. فأدى تدفق مياه الفضلات من المستوطنات إلى زيادة انتشار البعوض وغيرها من الحشرات والأمراض المعدية، لا سيما الأمراض الجلدية لدى الأطفال. وقد أفرغت مياه الفضلات بكميات كبيرة في الوادي، مما أدى إلى فيضانه وطفوحه في البيوت، وكذلك إلى انغمار آلاف الدونمات من الأراضي في المناطق المجاورة<sup>(٦٠)</sup>.

لا يسبب تلوث الأراضي الزراعية فحسب بل وأيضاً تلوث المياه الجوفية<sup>(٥١)</sup>.

٤١ - ومن شأن تلوث الموارد المائية بسبب التنمية السكنية والتجارية أن يؤثر تأثيراً سلبياً على الصحة العامة. فقد أفادت صحيفة معاريف أن الأطفال الفلسطينيين المقيمين بالقرب من المستوطنات المزدهرة يصابون بالأمراض بسبب انعدام المياه ويعانون من قلة النظافة<sup>(٥٢)</sup>. وأفادت دراسة أجرتها جامعة بيت لحم أن مصادر المياه في عدة قرى فلسطينية ملوثة تلوثاً بالغاً بحيث أصبحت تشكل خطراً على حياة المقيمين فيها وعلى صحتهم<sup>(٥٣)</sup>.

٤٢ - وبيّنت الاختبارات التي أجريت على مجمع المياه الجوفية الجبلية قرب "هرندن وبيت فجار" أن نسبة ٦٠ في المائة من العينات تحتوي على مستويات غير مأمونة من الجراثيم بسبب تلوث مياه المجاري. وعلاوة على ذلك، تحتوي عدة عينات أيضاً على نترات وغيرها من القادورات العضوية والصناعية المعروفة بكونها خطيرة على صحة البشر<sup>(٥٤)</sup>. واكتشف أن المياه في حوالي ٧٠ في المائة من الينابيع غير صالحة للاستهلاك البشري، لكن نظراً لانعدام أي بديل حيوي ظل السكان يستعملون مياهها للأغراض المنزلية والزراعية على السواء<sup>(٥٥)</sup>.

٤٣ - وكان لسيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة تأثير سلبي على البيئة. فثمة ما يقارب ٢٦٠ مؤسسة صناعية مملوكة لإسرائيليين في الضفة الغربية. وتوجد هذه المعامل إما في المناطق الصناعية التي تدير شؤونها إسرائيل أو في داخل المستوطنات. وتندر المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة الصناعية. فالبعض من المنتجات معروفة، لكن المعلومات عن الكميات المنتجة والعمالة والنفايات المترتبة عن ذلك ليست متاحة. وتشمل الصناعات الرئيسية الموجودة داخل هذه المناطق الصناعية: الألمونيوم والديباغة

٤٦ - ويقدر المسؤولون الصحيون في فلسطين أن ٦٦ ٠٠٠ دخلوا المستشفى بسبب أمراض مرتبطة بتلوث المياه وأن ٢٩٠ ٠٠٠ شخص طلبوا الاستفادة من خدمات العيادة الخارجية خلال السنوات الأربع الماضية. وليس هناك تصنيف للحالات الناتجة عن التلوث الصادر عن المستوطنات والتلوث الصادر عن المناطق الفلسطينية<sup>(٦١)</sup>. وتلقى النفايات الصلبة المتخلفة عن المناطق الصناعية الإسرائيلية بصورة روتينية في المناطق الفلسطينية. فوادي بيت حنون مثلاً هو الموضع الذي تفرغ فيه النفايات المتخلفة عن المنطقة الصناعية المجاورة إيريتس<sup>(٦٢)</sup>.

٤٧ - وأفاد أحد تقارير وزارة البيئة الفلسطينية أن إسرائيل تغرق نفاياتها الصلبة منذ عام ١٩٨٧ في منطقة عزون قرب قلقيلية، مما أدى إلى ازدياد ملحوظ في الأمراض الخطيرة لدى الفلسطينيين في المنطقة من قبيل مرض السرطان. واستعرض التقرير محاولات عديدة لإغراق النفايات الصلبة الإسرائيلية خلصة في الأراضي الفلسطينية. كما حذر التقرير من المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى نقل المعامل المنطوية على أحطار بيئية من إسرائيل إلى مستوطنات الضفة الغربية وأكد أن ٤٠ معملاً من أصل ١٦٠ معملاً في المستوطنات يشكلون مخاطر بيئية حقيقية<sup>(٦٣)</sup>.

٤٨ - ويشكل الفلسطينيون تقليدياً العدد الأكبر في مجموع القوى العاملة في قطاع تشييد المستوطنات وصيانتها اليومية في كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويصل عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات إلى ما بين ١٠ ٠٠٠ و ١٢ ٠٠٠ عامل يعملون في أكثر من ١٠٠ مؤسسة إسرائيلية، منهم نحو ٣ ٥٠٠ عامل في منطقة إيريتس الصناعية وفي مستوطنات قطاع غزة، وقرابة ٨ ٥٠٠ عامل في المناطق الصناعية وفي مستوطنات الضفة الغربية، ولا تشمل هذه الأرقام العمال في مجتمعات مستوطنات القدس الشرقية. وقد ارتفع عدد العمال بنحو ٥٠ في المائة منذ أن فرض إغلاق الأراضي في عام ١٩٩٣. وتزامنت الزيادة في عددهم مع ارتفاع عدد المصانع المملوكة للإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية<sup>(٦٤)</sup>. وثمة أيضاً عدد آخر من الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل منهم ٣٥ ٠٠٠ فلسطيني يحملون تصاريح عمل و ٤٠ ٠٠٠ فلسطيني بدون تصاريح<sup>(٦٥)</sup>.

٤٩ - ومن شأن أثر الاقتصاد الكلي المترتب على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أن يعوق الاستثمار والنمو بسبب استمرار الغموض الذي يكتنف الحالة القانونية والسياسية. ولا توجد في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية أي مدونة أساسية للاستثمار ولا أي مدونة قانونية معمول بها. كما لا يوجد اتفاق مع إسرائيل بشأن الوضع النهائي. والواقع "أن ترسانة القوانين والأوامر العسكرية التي كانت نافذة أيام الاحتلال لا تزال قائمة. ومما زاد من تفاقم هذا الأمر القيود التي فرضتها إسرائيل على انتقال السلع وعوامل الإنتاج والسكان بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة، وبين الضفة الغربية والقدس"<sup>(٦٦)</sup>.

٥٠ - ووفقاً للمذكرة "واي"، كان من المقرر الانتهاء في غضون أسبوع واحد من بدء نفاذ المذكرة من إبرام اتفاقات بشأن طريق "المرور الآمن" الجنوبي، وكان من المقرر أن يبدأ تشغيل هذا الطريق في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. وقد افتُتح الطريق الجنوبي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. بيد أن البروتوكولات الأمنية الإسرائيلية فرضت قيوداً فعلية على مرور الفلسطينيين<sup>(٦٧)</sup>. وليس هناك أي اتفاق بشأن افتتاح الممر الشمالي. وقد تأخر بالمثل فتح مطار غزة بسبب مطالبات إسرائيل الأمنية، رغم أنه من المتوقع أن تبدأ هذا العام أشغال المشروع الذي يستغرق ثلاث سنوات. ومن ناحية أخرى، فإن المطار الدولي في قطاع غزة، الذي يتم تشغيله تحت إشراف مشترك بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تم افتتاحه في أواخر عام ١٩٩٨ لحركة جوية

٥٣ - وبدأت إسرائيل في آذار/مارس ٢٠٠٠ تفرض عددا من القيود على المعاملات الاقتصادية الفلسطينية، بما في ذلك تعليق "نظام القوافل" الذي يسمح للعربات من غزة بالمرور عبر الأراضي الإسرائيلية برفقة حراسة عسكرية لأغراض التصدير والاستيراد. وحسب تقديرات مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، فإن متوسط الشاحنات التي تستخدم نظام القوافل شهريا في عام ١٩٩٩ هو أقل بنسبة ١٨,٦ في المائة من متوسط الشاحنات في عام ١٩٩٠ (٣٨٦٨ مقابل ٤٧٥٦ على التوالي). وتنطوي هذه العملية على صادرات المنتجات الزراعية إلى إسرائيل (وإلى الأسواق الأجنبية عن طريق إسرائيل) واستيراد طائفة من السلع الأساسية من إسرائيل (والمنتجات الأجنبية عبر موانئ إسرائيل). وهكذا، اتجه استخدام نظام القوافل نحو الهبوط<sup>(٧٢)</sup>.

٥٤ - وأعلنت إسرائيل أنه ابتداء من آذار/مارس ٢٠٠٠ لن تقبل سوى مرور الأشخاص من معبر إيريتس بين غزة وإسرائيل. وقد استخدم حتى الآن معبر إيريتس لمرور العربات أيضا. وابتداء من آذار/مارس، لن يسمح بجميع المعاملات التجارية وعمليات نقل السلع إلا من خلال معبر قرني الحدودي الواقع إلى شرق قطاع غزة. ولا يسمح للعربات الفلسطينية بالمرور عبر معبر "قرني"، بل يفرض عليها إفراغ منتجاتها التي يجب شحنها في العربات الإسرائيلية بعد عملية تفتيش أمني مطولة. وهكذا، فإن تكاليف النقل تفوق بكثير تكاليف النقل في ظل نظام القوافل وتقدر زيادتها بـ ١١٠-١٠٠ في المائة في ظل القيود الجديدة المفروضة. كما لا تستطيع السلطة الفلسطينية فرض رسوم على الشاحنات الوافدة من "قرني"<sup>(٧٣)</sup>. وهكذا، فإن القيود المفروضة على حركة السلع ساهمت في زيادة ترددي الوضع الاقتصادي.

محدودة. وأسهم استمرار فرض القيود على تشغيل السلطة الفلسطينية لهذا المرفق في عجزه حتى الآن، عن تحقيق أي إسهام ملموس في الاقتصاد الفلسطيني.

٥١ - ووفقا لما ذكرته الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، فقد أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٩٩ جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، لمدة أحد عشر يوما، وهي فترة أقل بكثير مقارنة بفترات الإغلاق في السنوات السابقة<sup>(٦٨)</sup>. بيد أنه رغم قلة أيام الإغلاق التام في عام ١٩٩٩، فإن الوضع الاقتصادي الفلسطيني لا يزال هشاً نظراً لمحدودية النشاط الاقتصادي. واتسمت الاستثمارات والصادرات بوجه خاص بالركود وهما أهم متغيرين يساهمان في النمو المستدام لفرض العمل المتاحة من القطاع الخاص. ومن العوامل التي تبعث على القلق أيضا هناك الاتجاه التنافسي في الاستثمارات العامة نتيجة انخفاض مستويات تسديدات المانحين في عام ١٩٩٩<sup>(٦٩)</sup>.

٥٢ - وبلغت الصادرات الفلسطينية المسجلة إلى إسرائيل بالأرقام الإسمية ٢٢٢,٦ مليون دولار في حين بلغت الواردات المسجلة من إسرائيل ٨٤٣,٥ مليون دولار في النصف الأول من عام ١٩٩٩. وقدردت الواردات الفلسطينية المسجلة مباشرة من البلدان الثالثة بمبلغ ٨٧,٤ مليون دولار في العام الماضي، أي بزيادة إسمية نسبتها ٤٣,٤ في المائة. ولا يزال ارتفاع تكاليف المعاملات، وفرض القيود على عبور الحدود والتنقل، ومحدودية المنافذ إلى الأسواق الخارجية، ونقص مستويات الاستثمار في الإنتاجية، تشكل عوامل تعوق تنمية الصادرات<sup>(٧٠)</sup>. ولا يزال الغموض السياسي الذي يعترى شكل الوضع الدائم وهشاشة البيئة المؤسسية والقانونية، ولا سيما من منظور الرأسمال الأجنبي، يشكلان عائقين للاستثمار في الأرض الفلسطينية المحتلة<sup>(٧١)</sup>.

## باء - الجولان السوري المحتل

دوغا من الأراضي في سبع مستوطنات<sup>(٧٧)</sup>. وعلاوة على ذلك، من المتوقع بناء ٣٥٨ بيتا جديدا في ١١ مستوطنة. وعلى المدى الطويل، يخطط لبناء ٢٥٠٠ بيت في مستوطنات هاديس، وكناف، وغمالا وراموت. ويجري بناء مئات البيوت في كتسرين؛ كما تجري إقامة ٤٠ مسكنا في عين زيفان وتم الانتهاء من بناء ٥٥ مسكنا جديدا في نيعوت جولان<sup>(٧٨)</sup>.

٥٧ - وفرص العمل المتاحة للسكان العرب في الجولان السوري محدودة للغاية لأن حركة انتقالهم بين الجولان والجمهورية العربية السورية لا تزال تثير المشاكل. وتتحصر فرص العمل المتاحة للسكان السوريين في الجولان في العمل اليومي المأجور الذي لا يتطلب مهارة أو يتطلب بعضا منها. وفي معظم الحالات، لا يتمتع هؤلاء العمال بفرص الحصول على المزايا الاجتماعية أو التأمين الصحي. والأمن الوظيفي غير مستقر إلى أبعد الحدود ولا يقدم تعويض عن البطالة. وإضافة إلى هذه الشواغل، هناك تفاوتات كبيرة في الأجور، لغير صالح السكان السوريين في الجولان<sup>(٧٩)</sup>. وتحول التدابير المتخذة للحد من توسيع المرافق التعليمية، فضلا عن محدودية فرص الالتحاق بالتعليم في الجمهورية العربية السورية أو في الكليات الإسرائيلية، دون تحسين الظروف المعيشية<sup>(٨٠)</sup>.

٥٨ - ولم يقبل بالمواطنة الإسرائيلية سوى نحو ٤٠٠ مقيم من أصل ١٨٠٠٠ مقيم تقريبا في القرى الواقعة إلى شمال الجولان وهي مسعدة ومجدل شمس وعين كينيا ورجار. وكل بضعة أشهر، ينظم حملة بطاقات الهوية الإسرائيلية مظهرة احتجاجية للمطالبة بالسماح لهم بالتخلي عن هذه الجنسية لكن دون نجاح. وتمتد المقاطعة إلى جميع مجالات الحياة، من الحفلات الأسرية إلى الجنازات، التي لا يسمح لحاملي الجنسية الإسرائيلية بحضورها، بل وإلى حظر تحيتهم في الشوارع حظرا تاما، ولو حتى بمجرد إيماءة<sup>(٨١)</sup>.

٥٥ - يتسم الهيكل الأساسي للمستوطنات في الجولان السوري، الذي تم الاستيلاء عليه في حزيران/يونيه ١٩٦٧، بكونه هيكلا شاسعا، وإن كان صغيرا نسبيا. ففي ٣٣ مستوطنة، يعيش ١٧٠٠٠ مستوطن إسرائيلي، بزيادة نسبتها ١٨ في المائة منذ عام ١٩٩٤. وبالمقارنة مع ذلك، تضاعف تقريبا مستوطنو الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) ليلغ عددهم ٢٠٠٠٠٠ مستوطن خلال الفترة نفسها. وتعزى هذه الوتيرة الأبطأ، إلى حد ما، إلى الموقع وإلى العدد القليل من السوريين المتبقين بعد عام ١٩٦٧، والمتجمعين في أربع قرى في الطرف الشمالي من الهضبة<sup>(٧٤)</sup>. وتضم الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية في الجولان المحتل، باستثناء المناطق العسكرية الهامة ومناطق الاستيطان، محميات طبيعية تبلغ مساحتها ٢٤٩٠٨ هكتار، ومناطق مزروعة على مساحة ٨١٠٠ هكتار، ومراعي تبلغ مساحتها ٤٦٥٧٥ هكتارا، وبساتين على مساحة ٢٥٣١ هكتارا<sup>(٧٥)</sup>. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تم إنشاء مستوطنة جديدة تُدعى نمرد. وتعيش أقل من ١٠ أسر في الموقع المتقدم على بعد ١,٥ كيلومتر من مجدل شمس<sup>(٧٦)</sup>.

٥٦ - ورغم احتمال إجلاء المستوطنات كجزء من اتفاق سلام مع سوريا، لا تزال عملية التوسع الاستيطاني مستمرة في الجولان. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أذنت الحكومة الإسرائيلية بإنشاء مشروع سياحي يتضمن إنشاء فندق يتألف من ٤٠٠ غرفة، ومركز تجاري، وممشى للترهة في مفرق الكرسي على الضفة الشرقية لبحيرة كنيريت، على بعد حوالي خمس كيلومترات شمال مستعمرة عين جيف. وعلاوة على ذلك، يخطط لبناء فندق صغير يتألف من ٢٨ غرفة قرب ينابيع الحمة الساخنة. ويتوقع توسيع المنطقة الصناعية في مدينة كتسرين. وفيما يتعلق بالزراعة في الجولان، تخطط السلطات الإسرائيلية لتخصيص ١١٥٧

- (١٦) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، "موجز للتقرير السنوي لعام ١٩٩٩ بشأن انتهاكات حقوق الإنسان"، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (١٧) هآرتس، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩؛ التقرير، آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٩، الصفحة ٣.
- (١٨) التقرير، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الصفحة ٦.
- (١٩) التقرير، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الصفحة ٤.
- (٢٠) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، "تنشر الجمعية موجزًا لتقريرها السنوي لعام ١٩٩٩ بشأن انتهاكات حقوق الإنسان"، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (٢١) المرجع نفسه.
- (٢٢) "وقائع الاستيطان" الصادرة عن الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، "تصاعد النشاط الاستيطاني منذ اتفاق واي"، التقرير الثاني، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
- (٢٣) للاطلاع على تفاصيل الأوامر، انظر مجلس الدفاع عن الأرض، بريد إلكتروني موجه من عيسى صمندر، رئيس اللجنة العامة للدفاع عن الأرض، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (٢٤) تقرير فلسطين، الصادر عن مركز القدس لوسائل الإعلام والاتصال، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.
- (٢٥) التقرير، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الصفحة ١١.
- (٢٦) المصدر: حوار مع آراي تسور، رئيس المجلس الإقليمي [المستوطن] هوف عزاه، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (٢٧) مؤتمر صحفي نظمته الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، في رام الله؛ الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، "تنشر الجمعية موجزًا لتقريرها السنوي لعام ١٩٩٩ بشأن انتهاكات حقوق الإنسان" ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (٢٨) المرجع نفسه.
- (٢٩) المرجع نفسه.
- (٣٠) المرجع نفسه.
- (٣١) التقرير، أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٩، الصفحة ٧.

٥٩ - واحتج السوريون في الجولان، يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، على ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان قبل ١٨ عامًا. وشارك في المظاهرة نحو ١٠٠٠ شخص، أصيب ستة منهم بالطلقات المطاطية والغازات المسيلة للدموع التي أطلقتها القوات الإسرائيلية<sup>(٨٢)</sup>.

#### الحواشي

- (١) انظر A/54/152-E/1999/92، المرفق.
- (٢) مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، تقرير عن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، (ينشار إليه فيما بعد باسم "التقرير")، آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الصفحة ١.
- (٣) التقرير، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الصفحة ١.
- (٤) هآرتس، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠؛ هآرتس، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠؛ هآرتس، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (٥) منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي المحتلة: هدم منازل الفلسطينيين وطردهم منها، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.
- (٦) هآرتس، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩.
- (٧) التقرير، تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٩، الصفحة ٤.
- (٨) المرجع نفسه، الصفحة ١.
- (٩) التقرير، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الصفحة ٥.
- (١٠) معاريف، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩.
- (١١) هآرتس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (١٢) نشرة صحفية صادرة عن حركة "السلام الآن"، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.
- (١٣) نشرة صحفية صادرة عن حركة "السلام الآن"، "حالة الاستيطان في عهد حكومة باراك"، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (١٤) التقرير، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الصفحة ٦.
- (١٥) التقرير، أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٨، الصفحة ١؛ يديعوت أحراوت، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

- (٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤
- (٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥.
- (٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.
- (٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨؛ الحولية الإحصائية للقدس، ١٩٩٧:
- الجدول الثالث/١٣؛ ١٩٩٦: الجدول الثالث/١٤؛ ١٩٩٢:
- الجدول الثالث/١٢؛ ١٩٩١: الجدول الثالث/١؛ و ١٩٨٢:
- الجدول الثالث/١٠.
- (٣٦) تقرير فلسطين، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩.
- (٣٧) صحيفة هآرتس اليومية - الطبعة الانكليزية على الإنترنت،  
١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (٣٨) المرجع نفسه.
- (٣٩) صحيفة هآرتس اليومية - الطبعة الانكليزية على الإنترنت،  
١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (٤٠) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، "اجتماع  
مدير الجمعية بوزير العدل الفنلندي"، ٢٦ كانون الثاني/يناير  
٢٠٠٠.
- (٤١) التقرير، أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٩، الصفحة ١٠.
- (٤٢) هآرتس، ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
- (٤٣) هآرتس، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
- (٤٤) معاريف، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩.
- (٤٥) من بيت سليم، ندرة المياه في الضفة الغربية، آخر التطورات:  
صيف ١٩٩٩، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩.
- (٤٦) المرجع نفسه.
- (٤٧) تقرير فلسطين، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩.
- (٤٨) المرجع نفسه.
- (٤٩) المرجع نفسه.
- (٥٠) المرجع نفسه.
- (٥١) المرجع نفسه.
- (٥٢) Middle East Mirror، (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩).
- (٥٣) هآرتس، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩.
- (٥٤) المرجع نفسه.
- (٥٥) المرجع نفسه.
- (٥٦) التقرير، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر  
١٩٩٩، الصفحة ٤.
- (٥٧) دائرة الأخبار آروتس شيفا، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.
- (٥٨) "The Environmental Impact of Jewish Settlements in the  
West Bank", Violent Qumsieh, Palestine-Israel Review, vol.  
.V, No. 1, 1998, p. 3.
- (٥٩) الحياة الجديدة، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛ تقرير  
فلسطين، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.
- (٦٠) المرجع نفسه.
- (٦١) المرجع نفسه.
- (٦٢) تقرير فلسطين، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.
- (٦٣) وزارة الإعلام الفلسطينية، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
- (٦٤) التقرير، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩،  
الصفحة ٣.
- (٦٥) هآرتس، ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (٦٦) معهد فلسطين لأبحاث السياسات الاقتصادية، المرصد  
الاقتصادي التابع لمعهد فلسطين لأبحاث السياسات  
الاقتصادية، العدد ١ (١٩٩٧)، الصفحتان ٢ و ٣.
- (٦٧) Information Brief Number 26, "Closure and Apartheid:  
Seven Years of 'Peace' through Separation", Allegra  
Pacheco، مركز تحليل السياسات المتعلقة بفلسطين،  
٦ آذار/مارس ٢٠٠٠.
- (٦٨) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، "تنشر  
الجمعية موجزا لتقريرها السنوي لعام ١٩٩٩ بشأن انتهاكات  
حقوق الإنسان"، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- (٦٩) موجز تنفيذي للتقرير المتعلق بالاقتصاد الفلسطيني، من إعداد  
مكتب المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة، حريف عام  
١٩٩٩.
- (٧٠) المرجع نفسه.
- (٧١) المرجع نفسه.
- (٧٢) المرجع نفسه.
- (٧٣) التقرير الفلسطيني، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

(٧٤) التقرير، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،  
الصفحة ٦.

(٧٥) Golan Heights Information Server, www.golan.org.il.

(٧٦) التقرير، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٠،  
الصفحة ٦.

(٧٧) هآرتس، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (طبعة الإنترنت).

(٧٨) هآرتس، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. (طبعة الإنترنت)  
و "التقرير"، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر  
١٩٩٩، الصفحة ٦.

(٧٩) تقرير عن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان  
للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، من إعداد  
وزارة الخارجية، الجمهورية العربية السورية، حزيران/يونيه  
١٩٩٧ (نسخة مطبوعة بالاستنسل) (باللغة العربية)،  
الصفحات ١٢-٢٠.

(٨٠) المرجع نفسه.

(٨١) هآرتس، ١ آب/أغسطس ١٩٩٩.

(٨٢) Israel Wire، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠.